إصلاح الجملة الإسمية في النحو
صوره ووجوهه

إعداد الدكتورة

مشيرة خلف محمد آدم

مدرس اللغويات
في كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بسوهاج

إصلاح الجملة الإسمية في النحو

صوره ووجوهه

مشيرة خلف محمد آدم
قسم للغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.
البريد الألكتروني:Moshiraadam.79@azhar.eg

الملخص :

يهدف البحث إلى توضيح معنى إصلاح الجملة الاسمية في النحو، واستقصاء صوره ووجوهه في الدراسات النحوية ليس المقصود بالإصلاح في هذا البحث ما هو ضد الإفساد فحسب، وإنما المقصود منه التهيئة، والتحسين، والاستقامة، والسلامة من العيوب ، وما كان وضع القوانين والأحكام النحوية إلا للمحافظة على قواعد النحو، وإصلاحها، وجعلها تسير على نمط واحد يلتزمه أهل تلك الصنعة ، ومن ذلك ما جاء في قواعدهم من إصلاحهم في الجملة الاسمية من حيث: تأليفها، وتركيب أجزائها، وما يطرأ على هذه الأجزاء أثناء التركيب من تقديم وتأخير وإضمار وذكر وحذف، وغيرها.

الكلمات المفتاحية: إصلاح – الجملة – الإسمية – النحو – صوره ووجوهه .

Fixing the Nominal Sentence in Grammar
Pictures and Faces

Mushira Khalaf Muhammad Adam

Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Sohag, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.

Email: Moshiraadam.79@azhar.eg

Abstract:

This research aims to: clarify the meaning of the nominal sentence reform in grammar, and investigate its forms and faces in grammatical studies ,What is meant by reform in this research is not what is against corruption only, but rather what is meant by it is preparation, improvement, integrity, and safety from defects.The formulation of laws and grammatical provisions was only to preserve the rules of grammar, reform them, and make them follow a single pattern that the people of that profession adhere to.Among that is what was stated in their rules of their reformation of the nominal sentence in terms of: its composition, the composition of its parts, and what happens to these parts during composition such as precession, delay, inclusion, remembrance and omission, and others.

Key words:Repaie , Sentence , Nominal ,Grammer, Pictures and faces .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي أنزل الكتاب بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأميّ الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،،،

فقد استقرأ النحويون كلام العرب شعرًا ونثرًا، فألفوا الكتب، وبوبوا الأبواب، ورسموا الحدود، وقعَّدوا القواعد، ووضعوا الأحكام التي يجري وفقها ويسير عليها علم النحو، وإن ورد ما يخالف تلك القواعد؛ وجدتهم يؤولونه ويخرجونه على وجه يوافق القياس، وما بَعُدَ منهم عن ذلك عدوه من الشاذ أو القليل أو النادر الذي يحفظ ولا يقاس عليه؛ وما فعلوا ذلك إلا للمحافظة على قواعد النحو، وإصلاحها، وجعلها تسير على نمط واحد يلتزمه أهل تلك الصنعة.

ومن ذلك ما جاء في قواعدهم من إصلاحهم في الجملة الاسمية من حيث: تأليفها، وتركيب أجزائها، وما يطرأ على هذه الأجزاء أثناء التركيب من تقديم وتأخير وإضمار وذكر وحذف، وغيرها.

ومن هنا كان دافعي لاختيار موضوع هذا البحث: "إصلاح الجملة الاسمية في النحو صوره ووجوهه".

وقد سطرت هذا البحث منذ سنوات، ثم انشغلت عنه بأمور أخرى، ولما عدت إليه وجدت نفسي في حيرة شديدة من أمري، من جهتين:

الجهة الأولى: أن الإصلاح هنا ليس هو المقابل للإفساد فحسب، بل هو التهيئة، والتحسين، والاستقامة، والسلامة من العيوب.

الجهة الثانية: أن وجوه الإصلاح التي ذكرتها تعد صورة من صور التعليل النحوي، فكل صورة من الصور التي ذُكرت بين طيات هذا البحث ما جاء وجه إصلاحها إلا علة لقولك: لم جاء الأمر هكذا؟.

ولم يقتصر بحثي هذا على المواضع التي ذكرها ابن جني في: "باب في إصلاح اللفظ" من كتابه "الخصائص" بل وقفت فيه على مواضع عدة من خلال قراءتي في كتب النحو قديمها وحديثها عامة، وقراءتي في شرح المفصل لابن يعيش خاصة، ووجدت بعض الكتب التي تحمل عنوان الإصلاح أو تتحدث عنه بين طياتها في لمحات خاطفة.

وكان منهجي في هذا البحث المنهج الاستقرائي، فقد تتبعت صور ووجوه إصلاح النحاة في الجملة الاسمية من خلال كتب النحو، وسجلت ما وقفت عليه منها في هذا البحث .

أما خطتي في هذا البحث فقد جاءت في: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس لأهم المراجع، وفهرس للموضوعات.

المقدمة: بينت فيها سبب اختياري الموضوع، ومنهجي فيه، وخطتي التي بنيته عليها، والدراسات السابقة له.

التمهيد: جاء بعنوان "معنى إصلاح الجملة الاسمية في النحو" تحدثت فيه عن: معنى الإصلاح في كتب اللغة، وعن معنى الجملة والنحو في اللغة وفي الاصطلاح.

المبحث الأول: إصلاح الجملة الاسمية في النحو.

المبحث الثاني: صور إصلاح الجملة الاسمية في النحو ووجوهه:

الصورة الأولى: تجرد المبتدأ والخبر من العوامل اللفظية.

الصورة الثانية: كون التجريد لأجل الإسناد.

الصورة الثالثة: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة.

الصورة الرابعة: الأصل في الخبر أن يكون نكرة.

الصورة الخامسة: كون المبتدأ ليس له خبر ولكن له فاعل يسد مسد الخبر.

الصورة السادسة: إذا لم يطابق الوصف ما بعده في الإفراد والتثنية والجمع؛ تعين جعله مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

الصورة السابعة: التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر.

الصورة الثامنة: حذف المبتدأ أو الخبر .

الصورة التاسعة: اقتران الخبر بالفاء .

الصورة العاشرة: لا تدخل النواسخ على المبتدأ إذا كان له الصدارة في الكلام.

الصورة الحادية عشرة: إلحاق (أنْ) بخبر (عسى) .

الصورة الثانية عشرة: دخول اللام خبر "إنَّ" –المكسورة–.

الصورة الثالثة عشرة: الأصل في قولك: (كأنَّ زيدًا أسدٌ): إنَّ زيدًا كالأسد.

الخاتمة: أثبت فيها أهم النتائج التي وقفت عليها في ثنايا هذا البحث.

فهرس المراجع: حوى جل المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث.

فهرس الموضوعات.

وبعد، أرجو أن يكون بحثي هذا قد اقترب من الهدف الذي قصدته منه، وأن يكون نافعًا في حقل الدراسات النحوية، والله ولى الموفق.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإصلاح في النحو عامة، وقفت منها على:

١- في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، تأليف: عبد الوارث مبروك سعيد.

قام مؤلفه بالحديث عن: مفهوم النحو، وتطوره وإصلاح الدراسات النحوية قبل العصر الحديث وفيه، وأهم محاولات هذا الإصلاح في: الكتب ومناهج النحاة.

كما أن هناك دراسات حديثة كثيرة تناولت الجملة بشكل عام، أي بنوعيها: (الاسمية والفعلية) أو عند بعض النحويين أو في ديوان من الدواوين الشعرية.

٢- بحوث نحوية في الجملة العربية، تأليف: د/ عبد الخالق زغير عدل.

جاء هذا الكتاب في ستة أبحاث: الأول: بعنوان: الجملة العربية وتأليفها، تحدث فيه عن: مصطلحا الكلام والجملة وتأليف الكلام والجملة، وأنواع الجملة العربية.

الثاني: بعنوان: الربط في الجملة العربية.

الثالث: بعنوان: العوض في الجملة العربية.

الرابع: بعنوان: إصلاح اللفظ في الجملة العربية، وجاء في مبحثين:

الأول: معنى إصلاح اللفظ، ودواعيه، ووسائله.

الثاني: مواضع إصلاح لفظ مختارة.

الخامس: بعنوان: إضمار الجملة في النحو العربي.

السادس: بعنوان: إعراب الجملة بين الصناعة والمعنى.

٣- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، للدكتور/ فاضل صالح السامرائي.

٤- في بناء الجملة العربية، للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف.

٥- مفهوم الجملة عند سيبويه، للدكتور/ حسن عبد الغني الأسدي.

وهناك بعض الدراسات التي تناولت الجملة لاسمية بشكل خاص مثل:

٦- الجملة الاسمية، للدكتور/ علي أبو المكارم.

٧- الجملة الاسمية عند النحويين العرب حتى نهاية القرن الثامن الهجري دراسة وصفية تحليلية، للطالب/ رشيد محمد حسن الرهوي، رسالة مقدمة إلى كلية التربية، جامعة عدن؛ لنيل درجة الماجستير، ٢٠٠٧م- ١٤٤٢هـ .

تمهيد

معنى إصلاح الجملة الاسمية في النحو

أولا: معنى الإصلاح:

المعنى اللغوي لـ(الإصلاح) يدور حول: التهيئة، والتحسين، والاستقامة، والسلامة من العيوب[١].

يُقال: صلُح الشيءُ، وصلَح يصْلَح ويصْلُح، والمصدر صَلاحاً وصُلوحاً[٢]. قال ابْن الْأَعرَابِي: "أصلحْتُ الْأَمر: هيأتُه، وأصلحْتُ الدابّة: أحسنتُ إِلَيْهَا"[٣]. وقال: صَاحب الْعين: "الصُلْح – السِّلْم، وَقد تصالح الْقَوْم واصطلَحوا، وأصلحْتُ بَينهم، وصالحْتُهم مُصالحة وصِلاحاً"[٤].

وَ(الصِّلَاحُ) ـبِالْكَسْرِ–: مَصْدَرُ (الْمُصَالَحَةِ)، وَالِاسْمُ: (الصُّلْحُ)، يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ. وَقَدِ (اصْطَلَحَا)، وَ(تَصَالَحَا)، وَ(اصَّالَحَا) بِتَشْدِيدِ الصَّاد، و(المصلحة) واحدة (المصالح)[٥].

ويقال: (أصلح) في عمله أو أمره أتى بما هو صالح نافع، ومما ورد فيه أيضًا(الْإِصْلَاحُ) ضِدُّ الْإِفْسَاد، وَ(الِاسْتِصْلَاحُ) ضِدُّ الِاسْتِفْسَادِ[٦].

وأصلح الشيء: أزال فساده و(أصلح) بينهما أو ذات بينهما أو أزال ما بينهما من عداوة وشقاق، قال تعالى: {وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما[٧]}،

(١) ينظر: المعجم الوسيط ١/ ٥٢٠ (نحو).
(٢) ينظر: مختار الصحاح ١٧٨، والمخصص ٣٧٩/٣(صلح).
(٣) المخصص ٣٧٩/٣.
(٤) المخصص ٣/ ٣٧٩.
(٥) ينظر: مختار الصحاح ص ١٧٨ (صلح).
(٦) ينظر: مختار الصحاح ص ١٧٨، والمعجم الوسيط (صلح) ص ٥٢٠.
(٧) من٩ الآية من سورة "الحجرات".

وقال تعالى: {فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم[١]}، والله أصلح لفلان في ذريته أو ماله جعلها صالحة، وفي التنزيل العزيز: {وأصلح لي في ذريتي[٢]}[٣].

ثانيًا: معنى الجملة:

خلاصة ما جاء في معنى الجملة في كتب اللغة: أنَّ الجملة واحد الجمل، والجملة: جماعة الشيء، يقال: أجمل الشيء: جمعه عن تفرقه، وأجمل له الحساب: كذلك[٤].

أما معناها عند النحويين: فقد ذهب بعضهم إلى أن الكلام والجملة مصطلحان لشيء واحد، فالكلام هو الجملة، والجملة هي الكلام[٥]، فابن جني في الخصائص قال: " أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويين الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، ..." [٦].

وعرَّفها في كتابه اللمع بقوله: "أما الْجُمْلَة فَهِيَ كل كَلَام مُفِيد مُسْتَقل بِنَفسِهِ، وَهِي على ضَرْبَيْنِ: جملَة مركبة من مُبْتَدأ وَخبر، وَجُمْلَة مركبة من فعل وفاعل[٧]".

ويبدو فيما وقفت عليه أن هذا أول تعريف للجملة في كتب النحو إلا أن جمهور النحاة على أن الكلام والجملة مختلفان، فشرط الكلام الإفادة، أما الجملة فلا يشترط فيها الإفادة، وإنما يشترط فيها الإسناد، سواء أفاد أم لم يفد، فالجملة أعم من الكلام، فكل كلام مفيد وليس كل جملة مفيدة[٨]. وعلى ذلك فالجملة: " عبارة عن مركب من

(١) من١ الآية من سورة "الأنفال".
(٢) من الآية ١٥ من سورة "الأحقاف".
(٣) ينظر: مختار الصحاح ص ١٧٨، والمعجم الوسيط (صلح) ص ٥٢٠.
(٤) ينظر: العين ٦/ ١٤٣، والمحكم والمحيط الأعظم ٧/ ٤٥١ (جمل).
(٥) ينظر: الخصائص ١٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش١٨/١، والجملة العربية تأليفها وأقسامها وأقسامها ص١١، ١٢.
(٦) الخصائص ١/ ١٧.
(٧) اللمع ص ٢٦، ٢٧، وهذا أول تعريف أقف عليه للجملة في كتب النحو.
(٨) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها ص١٢،١١، وبناء الجملة ص١٩، ومفهوم الجملة عند عند سيبويه ص ٢٥.

من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد؛ كقولك: زيد قائم، أو لم يفد؛ كقولك: إن يكرمني؛ فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه؛ فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقًا. (١).

ثالثا: معنى النحو:

النحو لغة: يطلق على: القصد نحو الشيء، ويطلق أيضًا على: المقدار، والجهة، والمثل، والنوع، والبعض(٢).

وفي الاصطلاح عرفه ابن جني بأنه:

"هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة؛ فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها(٣)".

ومن ذلك يمكن القول بأن إصلاح الجملة الاسمية في النحو معناه: تهيئتها، وتحسينها، واستقامتها، وسلامتها من العيوب، وسيرها وفق القواعد والضوابط التي وضعها علماء النحو(٤)؛ حتى تسير على نمط واحد يلتزمه أهل الصنعة.

---

(١) التعريفات ص ٧٨.
(٢) ينظر: العين ٣/ ٣٠٢ ، والمحكم ٢٠/٤(ن ح و).
(٣) الخصائص ٣٥/١.
(٤) وذلك على عكس ما ذكره د/ عبد الخالق زغير عدل، من أن إصلاح اللفظ في الجملة العربية العربية يكون بإزالة ما فيها من قبح أو فساد، يحصل غالبًا بسبب مخالفتها قواعد الصناعة اللفظية في بناء الكلام والجملة، ولا سيما على مذهب جمهور النحويين، فتكون بعد إصلاحها مستقيمة جارية على قواعد تلك الصناعة، وقد يكون إصلاح اللفظ في الجملة أحيانًا لغرض إيضاح المعنى المقصود منه وبيانه، أو توكيده وتقويته. ينظر: بحوث نحوية في الجملة العربية ص ١٦٥، ١٦٦. ولعل في تعريفه هذا إقرار منه بأن الإصلاح هنا ضد الإفساد – والله أعلم-.

المبحث الأول

إصلاح الجملة الاسمية في النحو

كانت هناك بواعث متشابكة دفعت العلماء إلى التفكير في وضع علم النحو، عن طريق تتبع الظواهر النحوية ووضع القواعد والقوانين الجامعة لها، بالاستقصاء الدقيق للعبارات والتراكيب الفصيحة، إضافة إلي رقي العقل العربي ونمو طاقته الذهنية نموًا أعده للنهوض برصد الظواهر اللغوية، وتسجيلها تسجيلا تطرد فيه، وتنتظم أقيستها، كل ذلك كوَّن بيئة خصبة؛ لنشوء علم النحو ووضع قوانينه الجامعة المشتقة منه(١)؛ وما كان ذلك إلا للمحافظة على قواعد النحو، وإصلاحها، وجعلها تسير على نمط واحد يلتزمه أهل تلك الصنعة.

ليس ذلك فحسب وإنما اعتنت العرب بالمعاني فحققتها، وبالألفاظ فأصلحتها، وفي ذلك يقول ابن جني: "... أن العرب كما تعنى بالمعاني فتحققها، فكذلك أيضًا تعنى بالألفاظ فتصلحها(٢).

وجاءت بعض الدراسات النحوية التي تحمل عنوان الإصلاح أو تتحدث عنه صراحة بين طياتها في لمحات خاطفة، أو تتحدث عنه دون ذكر صريح للفظ الإصلاح، فعدم ذكر لفظه صراحة لا يعني عدم إدراكه من قبل العلماء(٣).

(١) ينظر: المدارس النحوية ص ١٢، ١٣.
(٢) ينظر: الخصائص ٢٧٧/١.
(٣) وليس أدل على ذلك مما ضربه صاحب كتاب: "علم اللغة مقدمة للقارئ العربي" ص ٤٣ مثلًا لذلك، حيث يقول: "ولو ضربنا مثلا من عالم الطبيعة قاصدين التقريب والتوضيح لا التشبيه والتمثيل لقلنا: إن "المجموعة الشمسية" تسير على نظام معين منذ الأزمان القديمة، فهي "منظمة" في ذاتها، ولو عجزنا نحن عن إدراك هذا النظام فليس معنى هذا أنها غير منظمة، ولو اتضح لنا بعد زمن أن في وصفنا لهذا النظام وتقريرنا لحقائقه خطأ أو أخطاء، فليس يعني هذا، ولا ينجم عنه بالضرورة، أن نظامه قد أصابه الاختلال، وعراه الخطأ. إنها شيء منظم بطبعه، ثم يأتي عالم فيصف هذا النظام، أو يحاول وصفه حسب ما أوتي من "علم".

فهناك كتاب بعنوان: "في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية" – تحدثت عنه في الدراسات السابقة–.

وهناك كتاب بعنوان: "بحوث نحوية في الجملة العربية–تحدثت عنه في الدراسات السابقة–.

جاء هذا الكتاب في ستة أبحاث: الرابع منها بعنوان: إصلاح اللفظ في الجملة العربية، وجاء في مبحثين:

الأول: معنى إصلاح اللفظ، ودواعيه، ووسائله.

الثاني: مواضع إصلاح لفظ مختارة.

وها هو ابن جني يعقد بابًا في كتابه الخصائص، يسمه بـ"باب في إصلاح اللفظ"، قال: "باب في إصلاح اللفظ:

اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمة وعليها أدلة وإليها موصلة، وعلى المراد منها محصلة؛ عنيت العرب بها فأولتها صدرًا صالحًا من تثقيفها وإصلاحها.

فمن ذلك قولهم: أما زيد فمنطلق ....." (١).

ومن ذلك ما جاء في الجملة الاسمية من إصلاح في قواعد النحاة من حيث: تأليفها، وتركيب أجزائها، وما يطرأ على هذه الأجزاء أثناء التركيب من تقديم وتأخير وإضمار وذكر وحذف، وغيرها.

فالكلام عبارة عن مجموعة من الجمل، عرَّفه ابن جني بأنه: "كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل"(٢)، ومن ثمَّ فإن الجملة هي

(١) ينظر: الخصائص ٢٧٧/١.
(٢) الخصائص ١٧/١، وينظر: ٢٦/١، ٢٧، ٣٢ من الكتاب نفسه، والمقاصد الشافية ٥٨٩/١.

الموضوع الأساس للدراسة النحوية، والجملة عند النحويين قسمان: اسمية، وفعلية[١]، ولكل منها خصائصها التي تميزها، والجملة الاسمية: ما كان صدرها اسمًا، كما في قولك: الحديقة مثمرة، وهيهات العقيق، وأقائم الزيدان[٢]، والفعلية: ما كان صدرها فعلًا، كما في قولك: ذهب خالد، وطُبِعَت الصحيفة.

وكل منهما يتكون من ركنين أساسيين، هما المسند إليه والمسند، مع اختلاف الترتيب بينهما في الجملتين، فالجملة الاسمية تبدأ دائمًا بالمسند إليه (المبتدأ)، يليه المسند (الخبر)، والجملة الفعلية تبدأ غالبًا بالمسند (الفعل)، يليه المسند إليه (الفاعل أو نائب الفاعل)[٣]، وإن وجد ما ظاهره أحدهما من دون الآخر فهو محمول على الإضمار أو الحذف؛ لغرض يقتضيه سياق الكلام، قال الرضي: "...، لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي: الإسناد الذي هو رابطة، ولا بد له من طرفين، مسند ومسند إليه"[٤].

(١) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٣٣، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٧٠. وهناك ما يسمى بجملة: الخبر والصفة والصلة والحال والشرط والقسم والظرف، والجمل الخبرية والإنشائية والطلبية، وجملة النهي والاستفهام والأمر وغيرها، ومرجع هذا كله الجملتان: الاسمية والفعلية.
(٢) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٣٣.
(٣) ينظر: الكتاب ٢٣/١.
(٤) شرح الكافية للرضي ٨/١.

المبحث الثاني

صور إصلاح الجملة الاسمية في النحو ووجوهه

الجملة الاسمية تتألف من: المبتدأ والخبر، والمبتدأ: اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية، مخبر عنه أو وصف رافع لمكتفٍ به[١].

والخبر:" المجرد من العوامل اللفظية الفعلية وما شابهها المسند إلى مبتدأ"[٢].

الصورة الأولى: تجرد المبتدأ والخبر من العوامل اللفظية:

فمن تعريفيهما نلحظ أنهما مجردان عن العوامل اللفظية، –وهذه الصورة الأولى من صور إصلاح النحو في الجملة الاسمية– فقد قال الزمخشري في تعريفهما – المبتدأ والخبر–: "هما الاسمان المجردان؛ للإسناد، نحو: قولك: زيد منطلق"[٣].

والمراد بالتجريد: إخلاؤهما من العوامل اللفظية، سواء أكانت الأفعال (كان، وظن، وأخواتهما) أم الحروف (إن وأخواتها، وما ولا المشبهات بليس)؛ لأنه إذا لم يتجرّد من العوامل، لجاء مرفوعًا تارةً، ومنصوبًا أُخرى، نحوَ: "كان زيدٌ قائمًا"، و"إنّ زيدًا قائمٌ"، و"ما زيدٌ قائمًا"، و"ظننت زيدًا قائمًا" [٤].

ووجه الإصلاح هنا كما قال ابن يعيش: "... وإنّما اشترط أن يكون مجرَّدًا من العوامل اللفظيةِ؛ لأنّ المبتدأ شرطُه أن يكون مرفوعًا، وإذا لم يتجرّد من العوامل؛ لجاء مرفوعًا تارةً، ومنصوبًا أُخرى، نحوَ: "كان زيدٌ قائمًا"، و" إنّ زيدًا قائمٌ"، و"ما زيدٌ

(١) التسهيل ص٤٤.
(٢) المرجع السابق ص٤٤.
(٣) المفصل ص٤٣، وينظر: الكناش ص ١٤١، توضيح المقاصد والمسالك ٤٧٤/١.
(٤) ينظر: المفصل ص وشرحه لابن يعيش ١/ ٢٢١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٧٤/١، والكناش ص١٤١.

قائمًا"، و"ظننت زيدًا قائمًا، وإذا كان كذلك، خرج عن حكمِ المبتدأ والخبرِ إلى شَبَهِ الفعل والفاعلِ[١]".

الصورة الثانية: كون التجريد لأجل الإسناد:

وكون التجريد لأجل الإسناد صورة من صور الإصلاح، فقولك: "زيد قائم" "زيدٌ"، إذا جردته من العوامل اللفظيّةِ، ولم تُخْبِر عنه بشيء، كان بمنزلةِ صَوْت تُصوّته لا يستحقّ الإعرابَ؛ لأنّ الإعراب إنّما أُتي به للفرق بين المعاني[٢]. وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدةِ؛ احتيج إلى الإعراب لِيدلّ على ذلك المعنى. فأمّا إذا ذكرتَه وحدَه، ولم تُخْبِر عنه، كان بمنزلةِ صوت تصوّته غيرِ معرَب[٣]، كـ"غاقٍ"، حكمها البناء، فهي مفردة مبنية لشبهها بالحروف؛ لكونها لا عاملة، ولا معمولة وليست مركبة، بخلاف أسماء الأفعال، فإنها مركبة؛ لتحملها الضمير، أو

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٢١/١. ولعل مقصده هنا بشبه الفعل والفاعل (إن وأخواتها) فتدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب ما كان مبتدأً وترفع ما كان خبرًا ؛ لأنها عملت لشبهها بالأفعال من وجوه، منها:
أولًا: اختصاصها بالأسماء، كاختصاص الأفعال بالأسماء.
ثانيًا: أنها على لفظ الأفعال؛ حيث إنها على أكثر من حرفين كالأفعال.
ثالثًا: أنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية.
رابعًا: أنها يتصل بها المضمر المنصوب، ويتعلق بها كتعلقه بالفعل، مثل: ضربك، وضربه، وضربني.
ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٩٨.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٣٥٩/١. والاسم المعرَب ما كان فيه إعرابٌ، أو قابلًا للإعراب. وليس المراد منه أن يكون فيه إعرابٌ لا محالةَ. فعندما تقول في: "زيد" و"رجل": إنّهما معربان، وإن لم يكن فيهما في الحال إعرابٌ؛ لأن الاسم إذا كان وحدَه مفردًا من غير ضميمةٍ إليه، لم يستحقّ الإعرابَ؛ لأن الإعراب إنّما يؤتَى به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده، كان كصَوْتٍ تصوت به، فإن ركّبته مع غيره تركيبًا تحصل به الفائدةُ، نحوَ قولك: "زيدٌ منطلقٌ، وقام بكرٌ"، فحينئذ يستحق الإعرابَ؛ لإخبارك عنه. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/١.
وذلك خلاف لما ذهب إليه أبو علي قطرب إلى أن الإعراب لم يدخل للفرق بين المعاني، وإنما دخلت الحركات ليفرق بين وصل الاسم والوقف عليه. ينظر: التذييل والتكميل ١٢٤/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٢١، ٢٢٢.

رفعها الفاعل الظاهر، بل هي شبيهة بالأسماء المفردة قبل العقد والتركيب، نحو: زيد بكر خالد، وقد عومل بعضها معاملة المتمكن فأعرب[١].

وكذا ألفاظ العدد، وحروف التهجّي فإنّها مجرّدة ولكن ليست مسندًا إليها؛ لأنّها غير معربة؛ لفقد التركيب[٢].

ووجه إصلاحه: أنه إذا جُرِدَ من العوامل اللفظيّةِ، ولم يُخبر عنه بشيء، كان بمنزلةِ صَوْت غير معني (مقصود) لا يستحقّ الإعرابَ؛ لأنّ الإعراب إنّما أُتي به للفرق بين المعاني. -كما مر-.

الصورة الثالثة: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنه محكوم عليه، والمحكوم عليه لا بدَّ أن يكون معلومًا[٣]، وإلا كان الإسناد إليه والحكم عليه لغوًا لا فائدة فيه، قال ابن السراج: "وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة، **فأما المعرفة** فنحو قولك: عبد الله أخوك، وزيد قائم، **وأما ما قارب المعرفة** من النكرات فنحو قولك: رجل من تميم جاءني، وخير منك لقيني. وصاحب لزيد جاءني. وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به. ألا ترى أنك لو قلت: رجلٌ قائمٌ أو رجلٌ عالمٌ، لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائم أو عالم، فإذا قلت: رجل من بني فلان، أو رجل من إخوانك، أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة "[٤]، ولا يكون نكرة إلا لسبب

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٣٩٧/١، وارتشاف الضرب ٢٣١٧/٥.
(٢) ينظر: الكناش ص ١٤١.
(٣) ينظر: الكتاب ٣٢٨/٢، والمقتضب ١٢٧/٤، والأصول في النحو ٦/١، ونتائج الفكر ص٣١٥، وشرح الرضي ٢٣١/١.
(٤) ينظر: الأصول في النحو ٥٩/١. ولم يشترط سيبويه والمتقدّمون لجواز الابتداء بالنّكرة إلاّ حصول الفائدة، وقال جمعٌ من المحقّقين كابن هشام والمراديّ: إنّ مرجع المسوّغات إلى التّعميم والتّخصيص.

أو مسوغ، – كما سيأتي بعد–، كما في قولك: (لك مالٌ)، و(عليك دينٌ)، لأنَّ تقدّمه هُنا قَدْ أبطل كونُهُ صِفَةً[١]. فـ(المال) و(الدين) هنا مبتدآن، وما قبلهما خبر عنهما، ولا يجوز تقديمهما إلى أصل وضعهما في الجملة، ولو قُدِما إلى المكان المقدر لهما لم يجز؛ لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب، فلما جفا ذلك في اللفظ؛ أخروا المبتدأ وقدموا الخبر، وكان ذلك سهلًا عليهم ومصلِحًا لما فسد عندهم[٢].

أما إذا كان المبتدأ وصفًا له فاعل أو نائب فاعل مغنٍ عن الخبر فيمكن أن يجيء نكرة دون مسوغ، إذ يكون في هذه الحالة بمنزلة الفعل، والفعل في مرتبته التنكير؛ فشابه الفعل في العمل[٣].

ولا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا في النفي خاصة، إذ يحسن الابتداء فيه بالنكرة؛ لحصول الفائدة بها، كما في قولك: (ما أحدٌ في الدار)، و(ما في البيت رجلٌ) ونحو ذلك، في لغة بني تميم خاصة: و(ما أحدٌ حاضرٌ)، وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة، فمتى وجدت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز؛ لذا جاز أن تقول: (رجلٌ قائمٌ) لمَن سألك فقال: (أرجلٌ قائمٌ أم امرأةٌ؟) فتجيبه فتقول: (رجلٌ قائمٌ)، وحاصل هذا أنه ينظر إلى ما فيه فائدة، فمتى تحققت بوجه من الوجوه جاز الابتداء بالنكرة وإلا فلا [٤] .

ورأى المتأخّرون أنّه ليس كلّ واحدٍ يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبّعوها فمن مُقلّ مخلّ، ومِن مُكثِر موردٍ ما لا يصلُح، أو معدّد لأمور متداخِلة.
وقد أنهى بعض المتأخّرين ذلك إلى نيّفٍ وثلاثين مسوّغًا؛ والمرجع في كلّ هذه المسوّغات هو حصول الفائدة. يُنظر: المقرّب ٨٢/١، وتوضيح المقاصد ٢٨١/١، وشرح شذور الذّهب ١٧٥، وشرح ابن عقيل ٢٠٣/١، وشرح الأشمونيّ ١٩٢/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٠٩/١.
(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢٩٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣٧/١.
(٢) ينظر: الخصائص ٣١٨/١ .
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨١.
(٤) ينظر: الأصول في النحو ٥٩/١.

ووجه إصلاحه: أن المبتدأ محكوم عليه، ومن ثَمَّ وجب أن يكون معلومًا حتى لا يكون الكلام لغوًا لا فائدة منه، قال ابن جني: "لما كان تأخره مستحسنًا من قبل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة، فلذلك صلح به اللفظ وإن كنا قد أحطنا علمًا بأنه في المعنى مبتدأ. فأما من رفع الاسم في نحو هذا بالظرفية فقد كفي مئونة هذا الاعتذار؛ لأنه ليس مبتدأ عنده"[(١)] .

الصورة الرابعة: الأصل في الخبر أن يكون نكرة:

والأصل في الخبر أن يكون نكرة، كما كان الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنه إذا كان معرفة سبقت بمعرفة تُوُهِّم كونهما موصوفًا وصفة، لكن مجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم، وكذا – كما سبق– فإن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله، والفعل يلزمه التنكير؛ فاستحق الخبر بذلك أن يكون الأصل فيه التنكير[(٢)].

ووجه الإصلاح في كون الخبر نكرة: دفع توهم كون المبتدأ والخبر صفة وموصوفًا.

الصورة الخامسة: كون المبتدأ ليس له خبر ولكن له فاعل يسد مسد الخبر

قيل في حد المبتدأ: "اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلتها، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفي به[(٣)]"، فلكل مبتدأ خبره، وقد يكون مبتدأ لا خبر له في اللفظ، ولا في التقدير، بل له فاعل يحصل بذكره من الفائدة مثل ما يحصل بذكر الخبر لذي الخبر، فيكون له مرفوع يغني عن الخبر، ويسد مسده، فإذا كان المبتدأ وصفًا له فاعل كما في قولك: أقائم الزيدان أو الزيدون؟ أو نائب فاعل مغنٍ

(١) ينظر: الخصائص ٣١٨/١، ونتائج الفكر ٣١٥ .
(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠١/١، وتمهيد القواعد ٢/ ٩١٩.
(٣) التسهيل ص٤٤ .

عن الخبر وسادٍ مسده كما في قولك: أمضروب عمرو؟ فلا بد أن يكون معتمدًا على نفي أو استفهام قبله، فـ(قائم) و(مضروب) أوصاف بمنزلة (في تأويل) الفعل (قام) و(ضرب)، ولما كان الفعل لا يخبر عنه بشيء، فعندما نقول: (قام الزيدان) لا يكون لـ(قام) خبر؛ لاستحالة ذلك؛ فكذلك لا يكون لـ(قائم) الكائن بمعناه خبر؛ إلا أنه لما وقع اسمًا في اللفظ صار الفاعل كأنه خبر من جهة الظاهر لا المعنى، (فالزيدان والزيدون وعمرو) خبر في اللفظ ومخبر عنه في المعنى، أي: أنه سد مسد الخبر من جهة اللفظ؛ لأن (قائم) و(مضروب) ليس مخبر عنه في الحقيقة؛ لأن الإخبار الحقيقي يتعلق بالمعنى لا اللفظ [1].

ووجه إصلاحه كما قال ابن يعيش: "قولهم: "أقائمٌ الزيدان؟" إنّما أفاد نَظرًا إلى المعنى، إذ المعنى: أيقوم الزيدان؟ فتَمَّ الكلامُ، لأنّه فعلٌ وفاعلٌ، و"قائمٌ" هنا اسمٌ من جهةِ اللفظ وفعلٌ من جهةِ المعنى، فلمّا كان الكلام تامًّا من جهة المعنى، أرادوا إصلاحَ اللفظ؛ فقالوا: "أقائمٌ" مبتدأٌ و"الزيدان" مرتفعٌ به، وقد سد مسدَّ الخبر من حيثُ إن الكلام تَمَّ به، ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة. ولو قلت: "قائم الزيدان" من غيرِ استفهام، لم يجز عند الأكثر، وقد أجازه ابنُ السرَّاج، وهو مذهبُ سيبويه؛ لتضمُّنه معنَى الفعل، وإن كان فيه قُبْحٌ؛ لأنّ اسم الفاعل لا يعمل عملَ الفعل حتّى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ، نحوِ: "زيدٌ ضاربٌ أبوه"، أو موصوفٍ، نحوِ: "مررتُ برجلٍ ضارب أبوه"، أو ذي حالٍ، نحوِ: "هذا زيدٌ ضاربًا أبوه"، أو على استفهام، أو نفي بخِلافِ الفعل، فإنّه يعمل معتمِدًا وغيرَ معتمدٍ" [2].

وذلك بخلاف ما إذا لم يتم به الكلام لم يكن مبتدأ، نحو: أقائم أبواه زيد، فـ(زيد) مبتدأ مؤخر، و(قائم) خبر مقدم، و(أبواه) فاعل بـ(قائم)، ولا يجوز أن يكون (قائم)

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٣/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣١/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٢١.
(٢) ينظر: المقتصد ١٤٧/١، وبحوث نحوية في الجملة العربية ص ١٨٠ .

مبتدأ؛ لأنه لا يستغني بفاعله حينئذ، فلا يقال: أقائم أبواه؟، فيتم الكلام، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميرًا مستترًا، فلا يقال في: ما زيد قائم ولا قاعد: إن (قاعدًا) مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر[١]؛ لأنه ليس بمنفصل على أن في المسألة خلافًا.

الصورة السادسة: إذا لم يطابق الوصف ما بعده في الإفراد والتثنية والجمع؛ تعين جعله مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر[٢]، كما في: ما قائم أخواك، أقائم الزيدان؟، أقائم اليوم الطالبات؟، فيتعين إعراب: (قائم) في الأمثلة السابقة مبتدأ ومرفوعه: (أخواك– الزيدان– الطالبات) فاعل سد مسد الخبر.

ووجه إصلاحه: أنه لا يصح إعراب الوصف في الأمثلة السابقة خبرًا مقدمًا وما بعده مبتدأ مؤخرًا؛ لأنه لا يصح كون المبتدأ مثنىً أو جمعًا والخبر مفردًا، فالخبر لا بدَّ أن يطابق المبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع.

الصورة السابعة: التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر

وضع النحاة للكلام رتبًا بعضها أسبق من بعض، فإن جاء عليها كان على الأصل، وإلا فيكون من باب التقديم والتأخير، وإن جاء على هذا الباب فليس مفاده وغرضه الاهتمام والعناية بالمقدم فقط، بل يكون غرضه التوسع في الكلام كما في الشعر ومراعاة السجع أو الفاصلة القرآنية أو إصلاح اللفظ.

أ) الأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر، ويجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ، لكن هناك مواضع يجبُ تقديمُ المبتدأ فيها على الخبر، وذلك فيما يلي[٣] :

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣١، وشرح ابن عقيل ١٨٩/١.
(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٢/ ٨٦٢.
(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢١٥، وهمع الهوامع ٣٨٦/١، والنحو الواضح في قواعد اللغة العربية ١٠٧/٢.

أ- إذا كان المبتدأ من الألفاظ التي لَهَا الصَّدَارَةُ، وهي: أَسْماءُ الاسْتِفْهَام مثل: مَنْ واضعُ علمِ النحوِ؟، والشَّرْطِ مثل: مَنْ يجتهدُ ينجحْ، وما التعجبية مثل: ما أجمل السماء!، وكم الْخَبَرِيَّةُ ثمل: كم كتابٍ محققٍ حبيس الأدراج، وَضَمِيرُ الشَّأْنِ مثل:

هي الدنيا تقول بملئ فيها ... حذار حذار من بطشي وفتكي

وَالْمُقْتَرِنُ بلاَمِ الابْتدَاءِ مثل: لمحمدٌ شاعرٌ، وَالْمَوْصُولُ الَّذِي اقْتَرَنَ خَبَرُهُ بِالْفاءِ مثل: الذي يجتهدُ فله مكافأةٌ.

ب- إذا كان المبتدأ مقْصُوراً (محصورًا) [1] عَلَى الْخَبَرِ، كما في قوله تعالى: "وما محمد إلا رسول"[2]. وأما قول الكميت بن زيد:

فيا ربِّ هل إلا بك النصرُ يرتجى ... عليهم ؟ وهل إلا عليك المعولُ؟[3]

فضرورة"؛ لأنه قدَّم الخبر المقرون بـ"إلا" لفظًا، والأصل: وهل المعول إلا عليك، ولا يجوز أن يكون "المعول" مرفوعًا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله؛ لاعتماده

---

[1] ومعنى الحصر هنا: أن المبتدأ (محمد) منحصر في صفة الرسالة، فلو قيل: "ما رسول إلا محمد". بتقديم الخبر؛ فسد المعنى، لأن المعنى يكون حينئذ أن صفة الرسالة منحصرة في محمد مع أنها ليست منحصرة فيه. بل هي شاملة له ولغيره من الرسل، - صلوات الله عليهم -. ينظر: جامع الدروس العربية ٢٦٧/٢.

[2] من الآية ١٤٤، من سورة "آل عمران".

[3] من الطويل، للكميت ديوانه ص٣٣٣، يطلب النصر والقصاص لآل بيت رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم- من بني أمية.
والشاهد فيه قوله: "وهل إلا عليك المعول"؛ حيث قدَّم الخبر على المبتدأ مع أن المبتدأ مقصور على الخبر، فالواجب تأخيره لكنه قدم ضرورة.
وقوله: "هل إلا بك النصر يرتجى" قد يكون فيه شاهد آخر بشرط أن يعرب الجار والمجرور خبرًا مقدمًا، وجملة يرتجى حال، ويخرج من الشاهد إذا أعربت جملة يرتجى خبرًا.
وقال بعضهم: ليس شاذًا، وإن المبتدأ أو الخبر الواجب التأخير في القصر حين تكون الأداة (إنما).
والبيت من شواهد: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٨٣، وشرح ابن عقيل ٢٣٥/١، وتمهيد القواعد ٩٣٨/٢.

على الاستفهام؛ لأن "إلا" مانعة من ذلك، فكما يقال: هل إلا قام زيد، لا يقال: هل إلا في الدار زيد، من باب أولى[١].

ج- إذا كان خَبَرُ الْمُبْتَدَأ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، فَاعِلُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يعُودُ عَلَى الْمُبْتَدَأ، مثل:

النحو يبسط من لسان الألكن ... والمرء تعظمه إذا لم يلحن[٢]

فكل من "يبسط" و"تعظمه" جملة فعلية، فاعلها ضمير مستتر، يعود علي المبتدأ: "النحو" و"المرء"[٣].

د- إذَا كان المُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَعْرِفَتَيْنِ مثل: عليٌّ صديقي، أَوْ نَكِرَتَينِ مُتَسَاوِيَتَيْنِ في التَّخَصُّص مثل: أكبر منك سنًا أكثر منك تجرِبة[٤].

هـ- وكذا يتعين أن يكون اسم الإشارة المبدوء بكلمة: "ها" التي للتنبيه مبتدأ، في مثل: "هذا أخي"؛ لأن "ها" التنبيهية لها الصدارة في الكلام بشرط أن تتصل باسم الإشارة اتصالًا مباشرًا، لا يفصل بينهما ضمير، فإن فصل الضمير بينهما في مثل: "هأنذا" فالضمير هو المبتدأ، واسم الإشارة هو الخبر[٥] .

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢١٥/١.
(٢) نسب هذا البيت إلي: ابن الطبيب الشاعر، من شعراء المعتصم، كما في: فوات الوفيات ١٦٤/١،
(٣) فالضمير إذا اتصل بما مرتبته التقديم وهو يعود على ما مرتبته التأخير؛ فلا يجوز أن يتقدم؛ لأنه يكون متقدمًا لفظًا ورتبة، وإذا اتصل الضمير بما مرتبته التأخير وهو يعود على ما مرتبته التقديم فلا يجوز أن يتقدم ؛ لأنه يكون مقدمًا لفظًا مؤخرًا رتبة، فعلى هذا يجوز في داره زيد ولا يجوز صاحبها في الدار. ينظر: البرهان ١/ ٣١٠، والجملة العربية تأليفها وأقسامها ص ٣٦، ٣٧.
(٤) ينظر: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية ١٠٧/٢.
(٥) ينظر: النحو الوافي ٣٣٧/١.

و- ومما يمنع تقديم الخبر على المبتدأ اقتران المبتدأ بلام الابتداء؛ لأن اقترانها به يؤكد الاهتمام بأوليته، وتقدم خبرها عليها منافٍ لذلك فمنع(١).

ووجه إصلاحه في كل ما سبق كما يلي:

أ- أن كلًا من أسماء الاستفهام والشرط، و"ما" التعجبية، و"كم" الخبرية، وضمير الشأن، والاسم المقترن بلام الابتداء، والموصول الذي اقترن خبره بالفاء من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام، فإذا وقع أحدها مبتدأ أو خبرًا وجب تقديمه، فلا يتقدم عليها ركن من أركان الجملة(٢).

ب- إذ لو تقدم الخبر لانعكس المعنى المقصود، ولأشعر التركيب حينئذٍ بانحصار المبتدأ(٣)، فلو قيل: "ما رسول إلا محمد". بتقديم الخبر، فسد المعنى، لأن المعنى يكون حينئذ أن صفة الرسالة منحصرة في محمد - ﷺ- مع أنها ليست منحصرة فيه. بل هي شاملة له ولغيره من الرسل - صلوات الله عليهم-(٤).

ج- ووجه إصلاحه حتى لا يعود المبتدأ على متأخر لفظًا ورتبة(٥).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/١. "ولأجل استحقاقها للتصدير امتنع تأثر مصحوبها بأفعال القلوب في نحو: علمت لزيدٌ كريم، فإن وقع ما يوهم تقديم خبر مصحوبها حكم بزيادتها، أو بتقدير مبتدأ بينها وبين مصحوبها الظاهر، كقول الشاعر:
خالي لأنت ومَنْ جريرٌ خاله ... يَنَل العَلاء ويكرم الأخوالا
فلك أن تجعل اللام من قوله: لأنت، زائدة كزيادتها في قول الراجز:
أمُّ الحُلَيْس لَعَجوزٌ شَهْرَبَهْ ... ترضَى من اللحم بعظم الرَّقبة
ولك أن تجعلها لام ابتداء داخلة على مبتدأ خبره أنت، كأنه قال: خالي لهو أنت. وزيادتها أولى؛ لأن مصحوب لام الابتداء مؤكَّد بها، وحذف المؤكَّد منافٍ لتوكيده. شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٩.
(٢) ينظر: اللباب في قواعد اللغة ص ٨٥، والجملة العربية تأليفها وأركانها ص ٧٠.
(٣) ينظر: وشرح الأشموني ٢٠٠/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٢١٥/١، وهمع الهوامع ١/ ٣٨٦، وحاشية الصبان ٣٠٩/١.
(٤) ينظر: جامع الدروس العربية ٢/ ٢٦٧.
(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٠١.

د_ ووجه إصلاحه حتى لا يلتبس بين المبتدأ والخبر؛ لاستوائهما في التعريف.

هـ- أن هاء التنبيه إذا اتصلت باسم الإشارة اتصالًا مباشرًا فلها الصدارة في الكلام.

و- أن الاقتران بلام الابتداء يؤكد الاهتمام بالأولية، وتقدم الخبر منافٍ لذلك فمنع.

ب) وجوب تقديم الخبر:

هناك مواضع يجبُ فيها تقديم الخبرِ على المبتدأ منها:

أ- إذا كان المبتدأ نكرة غير مفيدةٍ، مخَبراً عنها بظرفٍ أو جار ومجرور، نحو: "في الدارِ رجلٌ" و"عندكَ ضيفٌ" ومنه قوله تعالى: {ولدينا مزيدٌ}[١]، و"على أبصارهم غشاوةٌ[٢]"[٣] .

ب- إذا كان الخبر اسمَ استفهامٍ، مثل: كيف حالك؟ أو مضافًا الى اسم استفهامٍ، مثل: "ابنُ مَن أنت؟ " و"صبيحة أيْ يوم سفرُكَ؟ .

جـ إذا اتصلَ بالمبتدأ ضميرٌ يعود إلى شيء من الخبر، مثل: في الدار صاحبها، وعند هند بعلها، ومنه قوله تعالى: {أم على قلوبٍ أقفالُها}[٤] . وقول الشاعر:

أهابُكِ إجلالاً، وما بكِ قدرةٌ ... عليَّ، ولكن ملءُ عينٍ حبيبُها[٥]

(١) من الآية ٣٥، من سورة "ق".
(٢) من الآية ٧، من سورة "البقرة".
(٣) ينظر: جامع الدروس العربية ٢/ ٢٦٧.
(٤) من الآية ٢٤ من سورة "محمد".
(٥) من الطويل، نسب لمجنون ليلى، ديوانه ص ٨٥، ونسب لنصيب بن رباح، ديوانه ص ٦٨.

د_ أن يكون الخبرُ محصوراً في المبتدأ. وذلك بأن يقترن المبتدأ بإلاّ لفظاً، مثل: "ما خالقٌ إلا اللهُ"، أو معنًى، مثل: "إنما محمودٌ من يجتهدُ".

ووجه الإصلاح في كلٍ:

أ- لأن تأخيره يوهم أنه صفة وأن الخبر منتظر لم يأتِ بعد، فإن كانت النكرة مفيدة؛ لم يجب تقديم خبرها، كقوله تعالى: {وأجل مسمى عنده[1]}؛ لأن النكرة وصفت بمسمى، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة[2].

ب- وإنما وجب تقديم الخبر؛ لأن اسم الاستفهام أو ما يضاف إليه له الصدارة في الكلام.

ج- وإنما وجب تقديم الخبر؛ لأنه لو تأخر لاستلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك ضعيف قبيح .

د- إذ لو تقدم المبتدأ لفسد المعنى، فالمعنى في المثال الأول : أن صفة الخلق له سبحانه وتعالى، والحصر هنا أن الخبر "وهو خالق" منحصر في لف الجلالة. إذ ليست صفة الخلق إلا له سبحانه وتعالى، فلو قيل: "وما الله إلا خالق" بتقديم المبتدأ؛ لفسد المعنى؛ لأنه يقتضي أن لا صفة لله إلا الخلق، وهو ظاهر الفساد. وهكذا الحال في المثال الثاني [3] .

والشاهد فيه: قوله: "ملء عين حبيبها" حيث تقديم الخبر وهو "ملء عين"؛ لاتصال المبتدأ وهو "حبيبها" بضمير يعود على ملابس الخبر وهو المضاف إليه، فلو قدم المبتدأ للزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة؛ لأن رتبة الخبر التأخير، وذلك غير جائز.
والبيت من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٢، وشرح الكافية ١/ ٣٧١، والتذييل والتكميل ١/ ٣٥١.

(١) من الآية ٢ من سورة "الأنعام".
(٢) ينظر: جامع الدروس العربية ٢/ ٢٦٨.
(٣) ينظر: جامع الدروس العربية ٢/ ٢٦٩.

الصورة الثامنة: حذف المبتدأ أو الخبر

قد يحذف المبتدأ أو الخبر لتشويق السامع أو لأغراض أخرى:

أ) فيحذف المبتدأ وجوبًا إذا أخبر عنه بمخصوص نعمَ وبئس، نحو: نعمَ الرجل زيد. وبئس الرجل عمرو. أي هو. وإذا أخبر عنه بمصدر نحو: صبر جميل، أي: صبري صبر جميل. أو بما يشعر القسم نحو: في ذمتي لأحضرن، أي: في ذمتي عهْدٌ[١].

ووجه الإصلاح فيه كما قال ابن هشام في" مغني اللبيب"

"وَإِنَّمَا أجَاز كثير من النَّحْوِيين فِي نَحْو قَوْلك: نعم الرجل زيد كَون (زيد) خَبرًا لمَحْذُوف مَعَ إِمْكَان تَقْدِيره مُبْتَدأ وَالْجُمْلَة قبله خَبرًا؛ لِأَن (نعم) وَ(بئسَ) موضوعان للمدح والذم العامين؛ فَنَاسَبَ مقامهما الإطناب بتكثير الْجمل ..." [٢].

ب) ويجبُ حذْفُ الخبرِ في أربعةِ أحوال[٣]:

١ – قبلَ جوابِ (لولا): الامتناعية "غَالِبا" أي: في غالب أحوالها، وهو كون الامتناع معلقًا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق "كما في قوله تعالى: {وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ[٤]} أي: ولولا دفع الله الناس موجود، حذف "موجود" وجوبا؛ للعلم به، وسد جوابها مسده [٥].

٢ – قبلَ جوابِ القَسَم، نحو: {لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفي سَكْرَتِهِمْ[٦]}، أي: لَعَمْرُكَ قَسَمي.

(١) ينظر: اللباب في قواعد اللغة ص٨٥.
(٢) مغني اللبيب ٧٨٥.
(٣) ينظر: المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف ص ٧٠.
(٤) من الآية ٢٥١ من سورة "البقرة".
(٥) ينظر: شرح الأشموني ١/ ٢٠٥، ٢٠٦، وحاشية الصبان ١/ ٣١٥.
(٦) من الآية ١٥ من سورة "الحجر".

قال صاحب البرهان في علوم القرآن: "وَقَدْ يَحْذِفُونَ الْجَوَابَ وَيُبْقُونَ الْقَسَمَ لِلْعِلْمِ بِهِ"[١].

٣ – قبلَ الحالِ الَّتي يمتنِعُ كونُها خبراً، نحو: (ضربي زيدًا قائمًا) أي: حاصِلٌ إذا كان قائمًا.

فـ(حاصل) خبر و(إِذا) ظرف لْلْخَبَر مُضَاف إِلَى (كَانَ) التَّامَّة، وفاعلها مستتر فِيهَا عَائِد على مفعول الْمصدر، وَ(قَائِمًا) حَال مِنْهُ، وَهَذِه الْحَال لَا يَصح كَونهَا خَبرًا عَن هَذَا الْمُبْتَدَأ فَلَا تَقول: ضربي قَائِم؛ لِأَن الضَّرْب لَا يُوصف بِالْقيامِ، وَكَذَلِكَ (أَكثر شربي السويق ملتوتًا)، و(أخطب مَا يكون الأمير قَائِمًا)، تَقْدِيره حَاصِل إِذا كَانَ ملتوتًا أَو قَائِمًا[٢].

٤ – بعْدَ واوِ المصاحبة، نحو: (كلُّ إنْسانٍ وذمَّتُهُ) أي: كلُّ إنسانٍ وذمَّتُهُ مقترِنانِ، دلَّ على ذلك ما في الواو من معنى المعية[٣].

ووجه الإصلاح في كل:

١ و ٢– إنما حذف الخبر قبل جوابي (لولا) و(القسم) للعلم به كما سبق؛ ولسد جوابهما مسدهما عمدا للاختصار والإيجاز.

٣– امتنع جعله خبرًا؛ لاستقامة المعنى.

٤– للإيجاز والاختصار ؛ لما في الواو من معنى المعية.

(١) البرهان في علوم القرآن ٣/ ٤٤.
(٢) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٢٦.
(٣) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٢٦.

الصورة التاسعة: اقتران الخبر بالفاء:

تدخل الفاء الأساليب العربية في أكثر من موضع، ومن هذه المواضع: اقترانها بخبر المبتدإ، فالفاء حرف يأتي لربط أجزاء الجملة وتأكيد علاقة بعضها ببعض، والمبتدأ والخبر مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، فكأن دخول الفاء على الخبر إنما يكون لتقوية هذا الارتباط، وقد حاول النحاة وضع قاعدة عامة لدخول الفاء على الخبر(١)، وأوضح ما يمكن أن يقال في هذا: إن الفاء قد تدخل على الخبر إذا كانت جملة المبتدأ والخبر تشبه جملة الشرط، فالفاء تقع في جواب الشرط في أحوال معينة، واقتران الخبر بالفاء إما واجب وإما جائز، **والجائز** يتحقق فيما يلي(٢):

– أن يكون المبتدأ دالًا على الإبهام والعموم، مثل: الأسماء الموصولة أو الأسماء النكرة؛ وذلك لكي يشبه هذا المبتدأ اسم الشرط في إبهامه وعمومه.

– أن يكون بعد هذا المبتدأ جملة أو شبه جملة ليست فيها كلمة شرطية.

– أن يكون الخبر مترتبًا على هذه الجملة؛ لكي يشبه جواب الشرط المترتب على فعل الشرط، كما في قولك: الذي يجتهد فناجحٌ.

فالمبتدأ "الذي": اسم غير محدد؛ لأنه لا يدل على شخص بذاته، وبعده جملة خالية من كلمة شرطية، وهي جملة "يجتهد"، ثم يأتي الخبر مترتبًا على هذه الجملة ترتب جواب الشرط على فعله؛ لأن النجاح مترتب على الاجتهاد. من هنا اقترن الخبر بالفاء.

وكذا تقول: طالب يجتهد فناجح، فهذه الجملة أيضًا تتكون من مبتدأ: "طالب"، وهو نكرة، لا تدل على طالب بذاته، وبعد النكرة جملة فعلية واقعة صفة له، هي: "يجتهد"، ثم يأتي الخبر مقترنًا بالفاء؛ لأنه مترتب على هذه الجملة.

---

(١) ينظر: التطبيق النحوي ١/ ١٠٥.
(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٤٧، والجنى الداني ص٥٣٢.

والواجب: ويكون في خبر المبتدأ الواقع بعد "أمَّا" الشرطية، ولعل الذي جعل الاقتران هنا واجبًا ما في "أما" من معنى الشرط، فكان موضعها المبتدأ؛ لأنها تكون في أول الجملة لكنهم أخروها إلى الخبر؛ لئلا تلي الفاء ما في تقدير حرف الشرط، وجعلوا المبتدأ كالعوض من فعل الشرط [١]، تقول: أما زيد فمنطلق، والتقدير: مهما يكن من شيء فزيد منطلق[٢]، فحذف فعل الشرط وأداته، وأقيمت "أما" مقامهما، والتقدير: "أما فزيد منطلق" فأخرت الفاء لوجه من الإصلاح[٣] .

وبيان معنى الشرط فيها كما قال الرضي: "هي حرف بمعنى [إن] وجب حذف شرطها؛ لكثرة استعمالها في الكلام، ولكونها في الأصل موضوعة للتفصيل، وهو مقتض تكررها ... فيؤدي إلى الاستثقال لهذا أيضًا.

وأيضًا حذف ذلك وجوبًا لغرض معنوي، وذلك أنهم أرادوا أن يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام[٤]". فالأصل في: (أما زيد فقائم): أما يكن من شيء فزيد قائم، يعني: إن يكن، أي: إن يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد، فهذا جزم بوقوع قيامه، وقطع به، لأنه جعل وقوع قيامه وحصوله لازمًا؛ لوقوع شيء في الدنيا، وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها. ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط، أي: (يكن من شيء)، وأقيم ملزوم القيام وهو: (زيد) مقام ذلك الملزوم. وبقيت الفاء بين المبتدأ والخبر، لأن فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها، فيحصل بذلك الكلي، وهو لزوم القيام لزيد، وهذا ما سوغ وقوع الفاء في غير موقعها.

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٤٧.
(٢) ينظر: الكتاب ٣١٢/٢، والمقتضب ٣٥٤/٢،
(٣) ينظر: المقتضب ٧٠/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٤٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ، والمقاصد الشافية ١٩١/٦.
(٤) شرح الكافية ٣٦٨/٢.

وقد ترتب على حذف الشرط وإقامة جزء الجواب موقعه شيئان مقصودان مهمان[١]:

أحدهما: تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال.

والثاني: قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم، – _أعني: الشرط –.

وحصل أيضا من قيام جزء الجواب موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء آخر .

وحصل منه أيضا بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها، ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في أول الكلام».

ووجه إصلاحه: أن هذه الفاء، وإن كانت جوابًا، ولم تكن عاطفة، فإنها على لفظ العاطفة، وبصورتها، فلو قالوا: "أما فزيد منطلق"، كما قالوا: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف، وبعدها اسم، وليس قبلها اسم، إنما قبلها في اللفظ حرف، وهو "أما" فتتكبوا ذلك لذلك، ووسطوه بين الجزأين؛ ليكون قبلها اسم وبعدها اسم، فتأتي على صورة العاطفة، فقالوا: "أما زيد فمنطلق"، كما تأتي عاطفة بين الاسمين، في نحو: "قام زيد فعمرو"[٢] .

الصورة العاشرة: لا تدخل النواسخ على المبتدأ إذا كان له الصدارة في الكلام،

فمن شروط الاسم الذي يُراد إدخال "كان" أو إحدى أخواتها عليه ألا يكون مما يلزم الصدارة[٣]، كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية، والمبتدأ المقرون

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤١٨/١.
(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٧٧/١، ونتائج الفكر ص ٢٦٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٢٧/١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤١٧/١.
(٣) ينظر: ص من هذا البحث.

بلام الابتداء، ما عدا ضمير الشأن، فيجوز دخولها عليها، وإن كان مما يلزم الصدارة، كقول الشاعر:

إذا مت كان الناس صنفان: شامت ... وآخر مثنٍ بالذي كنت أصنع[١]

فذهب بعضهم إلى أن اسم كان ضمير شأن محذوف، و(الناس): مبتدأ، و(صنفان): خبر المبتدأ، والجملة من "المبتدأ وخبره": في محل نصب خبر (كان)، وذهب الكسائي في هذا البيت، إلى أن (كان) ملغاة لا عمل لها، وتبعه على هذا التخريج ابن الطراوة[٢] .

ووجه إصلاحه: سبق ذكره [٣].

الصورة الحادية عشرة: إلحاق (أنْ) بخبر (عسى)

من أخوات (كان) أفعالُ المقاربة، وهي ثلاثة أنواع:

الأول: ما وضع للدلالة على قرب وقوع الخبر، وهو: كاد، وأوشك، وكرب.

الثاني: ما وضع للدلالة على رجاء وقوع الخبر، وهو: عسى، وحرى، واخلولق.

الثالث: ما وضع للدلالة على قرب الشروع فيه، والمشهور منهُ: شرع، وأنشأ، وطفقَ، وعلق، وجعل، وأخذ.

---

(١)البيت من الطويل، للعجير بن عبد الله السلولي، كما في: نوادر أبي يد ص١٥٦، وروي البيت: نصفان مكان صنفان.
وشاهده: واضح على رواية رفع صنفان، حيث استتر اسم كان فيها ضمير الشأن، والجملة بعدها خبر لها، وقيل: كان ملغاة والجملة بعدها مبتدأ مؤخر.
وروي البيت بنصب صنفين، وعليه فلا شاهد فيه.
والبيت من شواهد: الكتاب ٧١/١، والأزهية ص١٩٠، واللمع في العربية ص١٢٢، وأسرار العربية ص ١٣٦، وتخليص الشواهد ص٢٤٦.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٨٢/٢، ٢٥٠/٤.
(٣) ينظر: ص من هذا البحث.

وهذه الأفعال يلزم أن يكون خبرها فعلًا مضارعًا مقترنًا بـ(أن) وجوبًا في: اخلولق وحرى، وكثيرًا في: أوشك وعسى، وقليلاً في: كاد وكرب. ولا اقتران في أفعال الشروع.

تقول: عسى الله أن يرحمنا، واخلولق الصبر أنْ ينفعنًا، وحري الدهر أن يفرحنا، وشرعَ الطفل يحكي، وأخذ المطر يهمي، وجعل الفرس يجري، وطفق الجمع يتفرق، وعلق السيل يتدفقُ، وأنشأ الوغدُ يتملق[1].

وقد تحذف (أن) من خبر عسى تشبيهًا لها بكاد، فكلاهما من أفعال المقاربة، وتجريده من (أن) قليل، وهو مذهب سيبويه ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من (أن) إلا في الشعر، ولم يرد في القرآن إلا مقترنا بـ(أن) قال الله تعالى: {فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ} وقال عز وجل: {عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ} .

ولهذا الشبه جاز أن يحمل عليها في حذف (أن) من خبرها[2] كما في قول الشاعر:

عَسَى الهمُّ الذي أمسيتُ فيه ... يكونُ وَرَاءَهُ فَرَجُ قَرِيبُ[3]

وَالْغَالِب فِي خبر (عَسى) الاقتران بِأَن لِأَنَّهَا من أَفعَال الترجي، بل لم يرد خبرها في القرآن الكريم إلا مقترنًا بها، وَالْغَالِب فِي خبر (كَاد) التَّجْرِيد من (أَن) لِأَنَّهَا تدل على شدَّة مقاربة الْفِعْل، فَلم يُنَاسب خَبَرهَا أَن يقْتَرن بِـ(أَنْ) فَلَا يُقَال: كَاد أَن يفعل، وَإِنَّمَا يقْتَرن قَلِيلًا نظرًا إِلَى أَصْلهَا؛ لأن (كاد) كما قال بعضهم: وضعت لمقاربة

(١) ينظر: اللباب في قواعد اللغة ص٢٧، والكناش ٤٥/٢، وشرح ابن الناظم ص١١١.
(٢) ينظر: أسرار العربية ص ١٠٩، وشرح ابن عقيل ٣٢٧/١، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٦٩.
(٣) البيت من الوافر، لهدبة بن الخشرم العذري كما في: شرح أدب الكاتب ص٢٢٠، والحماسة البصرية ص ٤٤.
الشاهد فيه: قوله: "يكون وراءه".
وجه الاستشهاد: حذف "أن" في خبر "عسى" للضرورة الشعرية؛ لأن الأصل: عسى الكرب.... أن يكون.
والبيت من شواهد: الكتاب ٣/ ١٩. والمقتضب ٣/ ٧٠ ، والمغنى ٢٣٥، ٥٧٩.

الْفِعْل، وَلِهَذَا قَالُوا: (كَاد النعام يطير)؛ لوُجُود جُزْء من الطيران فِيهِ، وَإِن وضعت لتدل على تراخي الْفِعْل ووقوعه فِي الزَّمَان الْمُسْتَقْبل وَلَيْسَ كَذَلِك (عَسى)؛ لِأَنَّهَا وضعت للتوقع الَّذِي يدل وضع (أَن) على مثله[١].

وقد شذّ مجيئ خبر عسى اسمًا صريحًا، كقولهم: «عسى الغوير أبؤسا» [٢].

وكما أنَّ عسى تُشَبَّه بـ "كاد" في حذف "أن" معها؛ فكذلك كاد تُشَبَّه بـ "عسى" في إثباتها معها؛ كما في قول الشاعر:

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْر طَوَرًا فامَّحَى قَدْ كَاد مِنْ طُولِ البِلى أَنْ يَمْصَحَا[٣]

فأثبت "أن" مع كاد، وإن كان الاختيار حذفها[٤]، حملاً على عسى؛ فدل على وجود المشابهة بينهما[٥].

---

(١) ينظر: الكليات ص ٧٤٩.

(٢)الغوير: تصغير غار، والأبؤس جمع بؤس وهو الشدة". وأصل هذا المثل فيما يقال من قول الزباء، حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه: عسى الغوير أبؤسًا، أي: لعل الشر يأتيكم من قبل الغار.
وهو يضرب للرجل يخبر بالشر فيتهم به. مجمع الأمثال ١٧/٢.
أجروا فيه عسى مجرى كان، والتقدير: عسى الغوير أن يكون أبؤسًا. ينظر: الكتاب ١٥٨/٣، والمقتضب ٧٠/٣، والأصول في النحو ٢٠٧/٢، والكناش ٤٥/٢.

(٣) رجز مشطور، لرؤبة بن العجاج، ديوانه ص١٧٢.
وشاهده قوله: "كاد أن يمصحا"، حيث اقترن المضارع الواقع خبرًا لكاد بأن المصدرية، ومذهب سيبويه أن المستعمل في الكلام إسقاط (أن)، وأن ذكر أن معها مما يجيء في الشعر للضرورة تشبيهًا لكاد بعسى، كما أن المستعمل في الكلام ذكر (أن) في خبر عسى، وأنها قد تسقط مع عسى تشبيهًا لعسى بكاد.
والرجز من شواهد: الكتاب لسيبويه٣/ ١٦٠، والمقتضب ٣/ ٧٥، والمفصل ص ٣٥٨.

(٤) وعِلَّة حذف أن من خبر كاد مع أنها تفيد المقاربة كعسى "... قيل: هما وإن اشتركا في الدَّلالة على المقاربة إلا أن كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال، وعسى أذهب في الاستقبال، ألا ترى أنك لو قلت: "كاد زيد يذهب بعد عام" لم يجز؛ لأن "كاد" توجب أن يكون الفعل شديد القرب من الحال، ولو قلت: عسى الله أن يدخلني الجنة برحمته؛ لكان جائزًا، وإن لم يكن شديد القرب من الحال، فلما كانت كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال، حذف معها "أن" التي هي علم الاستقبال، ولما كانت عسى أذهب في الاستقبال؛ أتي معها بأن التي هي علم الاستقبال. أسرار العربية ص١١٠.

(٥) ينظر: أسرار العربية ص١١٠.

ووجه إصلاحه –وعِلَّة إدخال (أَنْ) في خبر (عسى)– كما جاء في أسرار العربية:

"قيل: لأن (عسى) وضعت لمقارنة الاستقبال، و(أنْ) إذا دخلت على الفعل المضارع أخلصته للاستقبال، فلما كانت (عسى) موضوعة لمقارنة الاستقبال، و(أنْ) تخلص الفعل للاستقبال؛ ألزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال (أنْ) التي هي علم الاستقبال"(١).

وإنَّما كَانَ خبر عَسى فعلا مُسْتَقْبلا لأنَّها تدل على المقاربة، والمقاربة فِي الْمَاضِي محالٌ؛ لِأَنَّهُ قد وجد وَلم يكن اسْمًا إِذْ لَا دلَالَة للاسم على الِاسْتِقْبَال، وإنَّما لَزِمت فِيهِ (أنْ)؛ لتمحّضه على الِاسْتِقْبَال، وَلم يكن (السِّين) و(سَوف)؛ لأنَّهما يدلاَّن على نفس زمَان الْفِعْل، وَالْغَرَض هُنَا تقريبه فإنْ جَاءَ شَيْء من ذَلِك يكونَ شاذًّا(٢).

الصورة الثانية عشرة: دخول اللام خبر "إنَّ" –المكسورة–

حيثَ تدْخل اللَّام الْمَفْتُوحَة فِي خبر (إن) الْمَكْسُورَة دون سَائِر أخواتها، وتكون زَائِدَةً مُؤَكدَةً،

تَقول: (إنَّ زيدًا لقائمٌ)، وَلَو قلت: (لَيْت زيدًا لقائم) أَو نَحْو ذَلِك؛ لم يجز(٣).

وهذه اللام لام الابتداء، وموضعها أول الجملة وصدرها لا آخرها، فتقديرها إذا وقعت أولا: (لَئنّ زيدًا قائم)، ولو أخرت "إنَّ "، وقُدمت اللام؛ لفسدت الجملة من عدة أوجه(٤) :

(١) أسرار العربية ص ١٠٩.
(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٣/١.
(٣) ينظر: اللمع في العربية ص ٤٢، وأوضح المسالك ١/ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٢٢/١، وحاشية الصبان ٢٦٩/١.
(٤) ينظر: الخصائص ص ، و مغني اللبيب ١/ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/

أحدها: أن اللام لو تقدمت وتأخرت " إنَّ " لم يجز أن تنصب "إن " اسمها الذي من عادتها نصبه، من قِبَلِ أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ؛ قوت سببه، وحمت من العوامل جانبه، فكان يلزم رفعه، فتقول: (لَزيدٌ إنَّ قائم)، ولم يكن إلى نصب "زيد" –وفيه لام الابتداء– سبيل.

وثانيها: أنه لو تُكُلِفَ نصب زيد –وقد أخرت عنه "إن " ؛– لأعملت " إن " فيما قبلها، و"إنَّ" لا تعمل أبدًا إلا فيما بعدها.

وثالثها: أن "إنَّ " عاملة، واللام غير عاملة، والمبتدأ لا يكون إلا اسمًا، وخبره قد يكون جملة، وفعلًا، وظرفًا، وحرفًا؛ فجعلت اللام فيه؛ لأنها غير عاملة، ومنعت منه "إن"؛ لأنها لا تعمل في الفعل ولا في الجملة كلها النصب إنما تعمله في أحد جزأيها ولا تعمل أيضًا في الظرف، ولا في حرف الجر.

ومما يدل على أن موضع اللام في خبر "إن" أول الجملة قبل "إن" سببان:

أحدهما: أن العرب لما جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قبلوا الهمزة هاء ليزول لفظ " إن "[1] ومن ذلك قول الشاعر:

ألا يا سَنا بَرقٍ، علَى قُلَلِ الحِمَى ... لَهِنَّكَ، مِن برقٍ، عَلىَّ كَرِيمُ[2]

ثانيهما: أن اللام دخلت بعد "إن" لأنها شبيهة بالقسم في التأكيد، قاله سيبويه[3].

(١) ينظر: الخصائص ١/ ٣١٥، والممتع ص ٢٦٤.
(٢) من الطويل، لرجل من بني نمير، كما ذكر البغداديّ في الخزانة ١٠/ ٣٥١.
الشاهد فيه قوله: "لهنك عليّ" حيث جمع بين حرفين للتوكيد: اللام، و"إن" لتغيّر اللفظ بإبدال الهمزة هاءً. وكذلك حذف "اللام" من خبر "لهنّك"، فلم يقل: لعليّ كريم، والأكثر إثباتها.
البيت من شواهد: الممتع الكبير في التصريف ص ٢٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٣٣، ٥/ ١٤٧، ٥/ ٤٠١.
(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٨٤، التصريح بمضمون التوضيح ٣١١/١.

وفائدتها كما قال ابن هشام: "توكيد مضمون الجملة المثبتة، وإزالة الشك عن معناها أو إنكارها، وتسمى "اللام المزحلقة" أو "اللام المزحلفة"، فبنو تميم يقولون: زحلوقة –بالقاف –، وأهل العالية، يقولون: زحلوفة – بالفاء –، ويقول النحاة في سبب تسميتها بذلك: إن مكانها الأصلي للصدارة في الجملة الاسمية، لكن لما كانت للتوكيد و"إن" تفيد التوكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد؛ فقدمت "إن" لأنها عاملة، وزحلقت اللام إلى الخبر"(١).

ووجه إصلاحه عدة أوجه:

أحدها: أنه لما كره افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين؛ أخرت اللام إلى الخبر فصار: (إن زيدًا لقائم) (٢).

ثانيها: حتى تتمكن "إن" من عملها، فهى لا تعمل فيما قبلها.

ثالثها: "لِئَلَّا يتَقَدَّم مَعْمُول الْحَرْف عَلَيْهِ"(٣).

الصورة الثالثة عشرة: الأصل في قولك: (كأنَّ زيدًا أسدٌ): إنَّ زيدًا كالأسد، كما إذا قلت "إن زيدًا لقائمٌ" كان الأصل فيه: لإنَّ زيدًا أسدٌ، إلا أنه قدمت الكاف على "أن" عنايةً بالتشبيه، وأخرت اللام عن "إن" لئلا يجمعوا بين حرفي تأكيد، فلما نصب بها مع التخفيف دلّ على أنها بمنزلة فعل قد حذف بعض حروفه(٤). فالكاف هنا للتشبيه الصريح، وهى متعلقة بمحذوف تقديره: إنَّ زيدًا كائن كالأسد(٥)، ثم طرأ عليه تغييران(٦):

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٣٠٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣١١، والتصريح بمضمون التوضيح ٣١١/١.
(٢) ينظر: الخصائص٣٠٠، ٣١٥ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣١١/١ .
(٣) مغني اللبيب ١/ ٣٠٤.
(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص ومغني اللبيب ص ٢٥٢، وشرح الأشموني ٢٩٧/١.
(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، وهمع الهوامع ١/ ٤٨٧.
(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش م ٣ / ٥٩٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٠٥،

التغيير الأول: أنهم أزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدموها إلى أولها؛ لإفراط عنايتهم بالتشبيه.

التغيير الثاني: وجوب فتح همزة (إنَّ) عند دخول الكاف عليها؛ لأنَّ المكسورة لا يتقدمها حروف الجر، ولا تكون إلا أولًا[١]، وذكر ابن الخباز وجهًا آخر لفتح الهمزة، فقال : " ... وفتحت همزة (إنَّ)؛ لأن الحرف قد صار مركبًا، فخُفِفَ بالفتح " [٢] .

وقد ترتب على ذلك ما يأتي :

أولاً : أنَّ الكاف لما تقدمت بطل أن تكون متعلقة بفعلٍ ولا بمعنى فعل؛ لأنها فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف، وتقدمت إلى أول الجملة، وزال ما كان لها من التعلق بخبر (إنَّ) المحذوف [٣] .

ثانيًا : أنَّ الكاف هنا غير زائدة، لأنَّ معنى التشبيه موجودٌ فيها، وإنْ كانت قد تقدمت، وأزيلت عن مكانها .

قال ابن جني : " ... أنَّ الكاف لما تقدمت بطل أن تكون متعلقة بفعل ولا معنى فعل،...، وليست ههنا زائدة "[٤] .

ثالثًا : (أنَّ) التي دخلت عليها الكاف هل هي مجرورة أم غير مجرورة ؟

الأرجح: أنها مجرورة بالكاف[٥]، وعليه ابن جني[٦]، وجمهور النحويين[٧]، قال ابن جني : " الكاف وإن لم تكن متعلقة بفعل، فليس ذلك بمانع من الجر بها، ألا

والجنى الداني ص ٥٦٩ .

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٣٠٤ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٢٠٥ .

(٢) توجيه اللمع ص ١٤٩ .

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٣٠٤ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٣٦٠ ، وهمع الهوامع ٤٢٨/١ .

(٤) سر صناعة الإعراب ١ / ٣٠٤ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي) ص ٣٣٦ ، ٣٣٧ .

(٦) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٣٠٥ .

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٩٩/١ وشرح المفصل لابن يعيش م ٣ / ٥٩٣ ، ٥٩٤ والجنى الداني ص ٥٦٩ ، وشرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي) ص ٣٣٧ ، وهمع الهوامع ١ / ٤٢٨.

ترى أنَّ الكاف في قوله تعالى: ﴿ ليس كمثله شيء﴾[١] هي غير متعلقة بفعل، وهى مع ذلك جاره، ويؤكد عندك أيضًا أنها هنا جارة: فتحهم للهمزة بعدها، كما يفتحونها بعد العوامل الجارة وغيرها، وذلك نحو قولك: (عجبت من أنك قائم)، و(أعطيتك لأنك شاكر)، و(أظن أنك منطلق)، و(بلغني أنك كريم)، كما فتحت (أنَّ) لوقوعها بعد العوامل قبلها موقع الأسماء، كذلك فتحت أيضًا في: (كأنك قائم) ؛ لأن قبلها عاملًا قد جرَّها "[٢].

وَأما كَأَن فمعناها التَّشْبِيه، تَقول: كَأَن زيدًا عَمْرو وَكَأن أَخَاك الْأسد.

ووجه إصلاحه: أنهم لما أرادوا المبالغة في التشبيه قدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به وإعلامًا أن عقد الكلام عليه، فلما تقدمت الكاف وهي جارّة لم يجز أن تباشر (إنَّ)[٣]، قال ابن جني:

" ومن إصلاح اللفظ قولهم: كأن زيدًا عمرو. اعلم أن أصل هذا الكلام: زيد كعمرو ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه "إن"؛ فقالوا: إن زيدًا كعمرو ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به وإعلامًا أن عقد الكلام عليه فلما تقدمت الكاف وهي جارّة لم يجز أن تباشر "إن؛ لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا: كأن زيدًا عمرو"[٤].

(١) من الآية (١١) من سورة "الشورى" .
(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ٣٠٥ .
(٣) ينظر: نتائج الفكر ص ٢٦٦ .
(٤) ينظر: الجنى الداني ص ٥٦٩ ، وشرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي) ص ٣٣٧ .

الخاتمة

الحمد لله حمدً كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يحبه ربنا ويرضاه، وبعد ...

فقد تمَّ هذا البحث بعون الله وتوفيقه، وقد تناولت فيه :"إصلاح الجملة الاسمية في النحو صوره ووجوهه". وقد وقفت فيه على الآتي:

– أن إصلاح النحو في الجملة الاسمية معناه: تهيئتها، وتحسينها، واستقامتها، وسلامتها من العيوب، وسيرها وفق القواعد والضوابط التي وضعها علماء النحو.

–جاءت بعض الدراسات النحوية التي تحمل عنوان الإصلاح أو تتحدث عنه صراحة بين طياتها في لمحات خاطفة، أو تتحدث عنه دون ذكر للفظ الإصلاح.

–وجه الإصلاح في اشتراطَ كون المبتدأ والخبر مجردين من العوامل اللفظيةِ؛ لأنّ المبتدأ شرطُه أن يكون مرفوعًا، وإذا لم يتجرّد من العوامل؛ لجاء مرفوعًا تارةً، ومنصوبًا أُخرى، فيخرج عن حكمِ المبتدأ والخبرِ إلى شَبَهِ الفعل والفاعل.

–وجه الإصلاح في كون التجريد في المبتدأ للإسناد؛ حتى لا يكون المبتدأ بمنزلة صوت غير معنيٍ لا يستحق الإعراب.

–وجه الإصلاح في كون الخبر نكرة: دفع توهم كون المبتدأ والخبر صفة وموصوفًا.

–إذا كان المبتدأ وصفًا وله فاعل أو نائب فاعل يسد مسد الخبر فلا بد أن يعتمد على شيء قبله، لأنه هنا يشبه الفعل الكائن بمعناه، ولمّا كان الكلام تامًّا من جهة المعنى، أرادوا إصلاحَ اللفظ؛ فقالوا في (أقائم الزيدان؟): "أقائمٌ" مبتدأٌ و"الزيدان" مرتفعٌ به، وقد سد مسدَّ الخبر من حيثُ إن الكلام تَمَّ به، ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة.

– وجه الإصلاح في أنه إذا لم يطابق الوصف ما بعده في الإفراد والتثنية والجمع؛ تعين جعله مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر: أنه لا يصح إعراب الوصف خبرًا مقدمًا وما بعده مبتدأ مؤخرًا؛ لأنه لا يصح كون المبتدأ مثنىً أو جمعًا والخبر مفردًا، فالخبر لا بدَّ أن يطابق المبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع.

– وجه الإصلاح في اقتران الخبر بفاء الجزاء أن هذه الفاء وإن كانت جوابًا، ولم تكن عاطفة، فإنها على لفظ العاطفة، وصورتها، فلو قالوا: "أما فزيد منطلق"؛ لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف، وبعدها اسم، وقبلها في اللفظ حرف، وهو "أما" فتنكبوا ذلك لذلك، ووسطوه بين الجزأين؛ ليكون قبلها اسم وبعدها اسم، فتأتي على صورة العاطفة.

– وجه الإصلاح في إدخال (أَنْ) في خبر (عسى)؛ لأن (عسى) وضعت لمقارنة الاستقبال، و(أَنْ) إذا دخلت على الفعل المضارع أخلصته للاستقبال، فلما كان الأمر كذاك؛ ألزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال (أَنْ) التي هي علم الاستقبال.

– وجه الإصلاح في دخول اللام على خبر (إنَّ): أنه لما كره افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين؛ أخرت اللام إلى الخبر، وحتى تتمكن "إن" من عملها، فهى لا تعمل فيما قبلها، و"لِئَلَّا يتَقَدَّم مَعْمُول الْحَرْف عَلَيْهِ".

– وجه الإصلاح في أن أصل قولك: (كأَنَّ زيدًا أسدٌ): إنَّ زيدًا كالأسد أنهم لما أرادوا المبالغة في التشبيه قدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به وإعلامًا أن عقد الكلام عليه، فلما تقدمت الكاف وهي جارّة لم يجز أن تباشر "إن"؛ لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها فقالوا: كأن زيدًا أسدٌ.

فهرس المراجع

- **القرآن الكريم.**

أولًا: الرسائل الجامعية:

- الجملة الاسمية عند النحويين العرب حتى نهاية القرن الثامن الهجري دراسة وصفية تحليلية، للطالب/ رشيد محمد حسن الرهوي، رسالة مقدمة إلى كلية التربية، جامعة عدن؛ لنيل درجة الماجستير، ٢٠٠٧م- ١٤٤٢هـ .

ثانيًا: المراجع:

- أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لابي حيان الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

- الأشباه والنظائر، لأبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- الأصول في النحو، لأبي بكر بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.

– أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.

– الأمثال، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم، (المتوفى: ٢٢٤هـ)، المحقق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات، الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

– بحوث نحوية في الجملة العربية، لد/ عبد الخالق زغير عدل، دار رند، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠١١م.

– البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.

– بناء الجملة العربية، لد/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، ٢٠٠٣م.

– تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

– تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة بيروت.

– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ –١٩٦٧م.

– التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد الأزهري، (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

– – التطبيق النحوي، لد/ عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، لناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

– توجيه اللمع، لابن الخباز (ت٦٣٩هـ)، تحقيق: أد/ فايز زكي دياب، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

– جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

– الجملة العربية تأليفها وأقسامها، للد/ فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م.

– الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

– الجملة في الشعر العربي، المؤلف: د/ محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الخانجي – القاهرة– ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

– الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، المحقق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

– حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، للشيخ: الصبان الشافعي، (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.

– الحماسة البصرية، لأبي الحسن البصري (المتوفى: ٦٥٩هـ)، تحقيق: مختار الدين أحمد، طبعة عالم الكتب – بيروت

– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

– الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

– دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة.

– ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعر العرب)، اعتنى بترتبه وتصحيحه: وليم بن الورد، دار ابن قتبة للطباعة والنشر، الكويت.

– ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: د/ محمد نبيل الحريفي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

– رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام/ أحمد بن عبد النور المَالَقِي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات معجم اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٤م.

– شرح أدب الكاتب، لابن قتيبة (المتوفى: ٥٤٠هـ)، قَدَّمَ له: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت.

– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأُشْمُوني (المتوفى: ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ.

– شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك الطائي (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

– شرح التسهيل للمرادي (ت٧٤٩هـ)، (القسم النحوي)، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، الطبعة الأولى، مكتبة الإيمان، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجَوجَري، (المتوفى: ٨٨٩هـ)، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المؤلف : ابن عقيل المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)

– المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

– شرح قطر الندى وبل الصدى، المؤلف: جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣ هـ .

– شرح الكافية الشافية، لابن مالك الطائي الجياني، (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.

– شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش(المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

– علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، لمحمود السعران، دار الفكر العربي، الطبعة: الثانية، القاهرة ١٩٩٧م.

– فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الملقب بصلاح الدين (المتوفى: ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٧٣– ١٩٧٤م.

– – الكافية في علم النحو، لابن الحاجب (المتوفي: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

– الكتاب، لسيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

– الكناش في فني النحو والصرف، لابن كثير، (المتوفى: ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠م.

– اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

– اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، لمحمد علي السَّراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.

– لسان العرب، لجمال الدين ابن منظور (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

– مجمع الأمثال، للميداني (ت٥١٨هـ)، المحقق: محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

– اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.

– المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.

– مفهوم الجملة عند سيبويه، لد/ حسن عبد الغني الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧م.

– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، للشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)،المحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

– المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، لبدر الدين العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د.

أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

- المقتضب، لابي العباس، المبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. - بيروت.

- المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى الجزولي (المتوفى: ٦٠٧هـ)، المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل - د فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى.

- ملحة الإعراب، للحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ)، دار السلام - القاهرة/ مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.

- الموجز في قواعد اللغة العربية، لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (المتوفى : ١٤١٧هـ)، دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- النحو الوافي، لعباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.

- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري (ت٢١٤هـ)، تحقيق ودراسة: د/ محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى، دار الشروق، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لأبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.